الاتحادات النقدية فـي إفـــريقيا
ومعايير المنطقة النقدية المثلى

د. مدياني محمد* أ.د. بن عبد الفتاح دحمان**

المستخلص:

تعد دول إفريقيا من أكثر دول العالم توجهاً نحو التكامل والوحدة النقدية، فقد تمكنت العديد من تلك الدول من تكوين اتحادات نقدية أو الانضمام إليها، وعلى الرغم من التجارب المسجلة في دول القارة؛ إلا أن النتائج المتحققة لا تزال دون المستوى المطلوب، نظراً لأن تحقق مزايا العملة الموحدة يمر بالعديد من شروط التقارب الاقتصادي والتنسيق الهيكلي والمؤسسي. كما أن المنافع تستدعي التكاليف أيضاً، وقدم الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية معالجة مدى انطباق معايير المنطقة النقدية المثلى على الاتحادات النقدية القائمة في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد النقدي، التكامل الإفريقي، المنطقة المثلى، إفريقيا.

Abstract

The African states considered as the most oriented towards integration and monetary union in the world. Many of these countries have been able to establish a monetary union or joined the existing ones. Despite the recorded experiences on the continent, the results obtained are still below the level, due to the fact that the benefits of a

* محاضر بجامعة أدرار. الجزائر

** أستاذ بجامعة أدرار. الجزائر

united currency passed through the conditions of economic similarity and institutional coordination. Beside this benefits generate costs. The two researchers examined to what extend the standards of the ideal currency area are applicable to the available African currency unions.

Keywords: Monetary union, African integration, Optimal Area, Africa

مقدمة البحث:

يمثل التكامل النقدي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي، خاصة وأن تحقق الوحدة النقدية يتطلب الوفاء بمجموعة من الشروط والمعايير الاقتصادية للتقارب. وقد سعت العديد من الدول الأفريقية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها خاصة في ظل التغيرات العالمية وتنامي التكتلات الاقتصادية، وتتعدد تجارب الاتحادات النقدية عبر العالم، فمن خمسة اتحادات نقدية قائمة عبر العالم، توجد ثلاثة اتحادات منها في إفريقيا إلى جانب الاتحاد النقدي لمنطقة الكاريبي، والاتحاد النقدي الأوروبي ، ورغم أن التكامل الاقتصادي قد يبدأ بمنطقة تجارة حرة، ثم الاتحاد الجمركي، وصولاً إلى السوق المشتركة، ثم الاتحاد الاقتصادي، ثم الاتحاد الاقتصادي الكامل والوحدة النقدية، غير أن المراحل الخمس قد يتداخل تنفيذها، كما قد يتم دمج مرحلتين مع بعضهما البعض. وبالنظر إلى آليات تنفيذ التكامل نجد أنه باستثناء منطقة اليورو فإن جميع الاتحادات النقدية الأخرى قد طبقت تسلسلاً عكسياً حيث تعمل على تنفيذ التكامل الاقتصادي بعد مرور عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ.

تعتبر تجربة الاتحاد النقدي لدول منطقة اليورو مثالاً للنتائج التي يمكن تحقيقها بين دول المناطق المتكاملة، ورغم أن الدول الأفريقية لا تتوقع الحصول على نفس النتائج المحققة في دول منطقة اليورو، وذلك نظراً للتفاوت الكبير في الهياكل

المؤسسية والتنظيمية، فضلاً عن التباين بين اقتصادات الدول الأفريقية وغياب التقارب بينها في العديد من المستويات مثل المستويات الاقتصادية والأطر التنظيمية وقدرة الأداء لدى المؤسسات الاقتصادية والسياسية؛ غير أن تحقيق بعض النتائج الاقتصادية سيساعد تلك الدول على تحسين روابط التجارة والنقل والاستثمار في إفريقيا عموماً.

تسعى الاتحادات القائمة في إفريقيا إلى الوفاء بشروط منطقة العملة المثلى المتمثلة في جانب حرية الانفتاح الاقتصادي الخارجي، وزيادة حرية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في تلك الاتحادات وقد حققت جوانبا مهمة من العمل على ذلك الإطار، غير أن التقارب في السياسات المالية والنقدية، والتقارب في مستويات المداخيل والأسعار ومعدلات النمو، وتماثل هياكل الإنتاج وكون الدول الأعضاء عرضة لصدمات مشتركة، تعتبر من المسائل التي لم يتم تحققها بالنسبة لتلك الدول، وبالتالي تمثل نقاطاً بارزة أمام تحقيق المبتغى.

ستعالج الورقة إشكالية مدى انطباق معايير المنطقة النقدية المثلى على الاتحادات النقدية في إفريقيا من خلال الإشكالية التالية:

هل تتحقق شروط المنطقة النقدية المثلى لدى الاتحادات النقدية القائمة في إفريقيا؟

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة توضيح مدى توفر شروط المنطقة النقدية المثلى بين بعض الاتحادات النقدية في إفريقيا، بالتطرق إلى تجربة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا والذي يضم في عضويته مجموعة من الدول هي الكامرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، والغابون، وذلك من خلال التعرف على مدى التقارب الاقتصادي المحقق بين هذه الدول في العديد من المؤشرات الاقتصادية، نظراً لأن تحقق التقارب الاقتصادي بينها يجعل الالتزام بمعايير المنطقة المثلى مسألة يمكن تحقيقها.

ويأتي التركيز على هذه الدراسة متوافقاً مع الاتجاهات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إقامة التكتلات الاقتصادية القادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والنقدية المشتركة، ومن هنا فإن التركيز على دراسة تجربة التكامل النقدي في إفريقيا يعتبر من المسائل المساعدة على التعرف على الأسس العلمية والموضوعية للعوامل التي يمكن أن تساعد على تحقيق النجاح في التجارب النقدية من خلال وفائها بمعايير المنطقة النقدية المثلى.

- **فرضيات البحث:**

تم وضع فرضية أساسية وحيدة لهذا البحث تتمثل في أن معايير المنطقة النقدية المثلى يمكن الوفاء بها في الاقتصادات المتكاملة والتي حققت مستويات كبيرة من التقارب في المؤشرات الاقتصادية، بينما يؤدي التقارب المحدود في المؤشرات والروابط الاقتصادية إلى صعوبة تحقق معايير المنطقة المثلى حتى في المدى المنظور، ومن هذا المنطلق يمكن افتراض أن دول الاتحاد الاقتصادي النقدي لدول وسط إفريقيا لا تفي لحد الآن بمعايير المنطقة النقدية المثلى.

وفي إطار استكمال نتائج البحث وتعميمها على عموم الاتحادات النقدية في إفريقيا، سوف نقوم بدراسة المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا، والتي يمكن أن تمثل مؤشراً مساعداً على معرفة وتحليل الأوضاع الاقتصادية في الاتحادات النقدية الأخرى في إفريقيا خاصة وأن تلك الاتحادات الثلاث تتشابه تقريباً في درجة الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء ضمن كل اتحاد، كما أنها تسعى لتحقيق نفس الأهداف الاقتصادية انطلاقاً من نفس الظروف الاقتصادية والسياسية المتشابهة في القارة. كما يمكن تقدير أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى الوفاء بشروط المنطقة المثلى انطلاقاً من الأهداف الأساسية لتلك

الدول والرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي وتجنب الأزمات المالية والنقدية.

▪ **تعريف منطقة العملة المثلى:**

يمكن تعريف منطقة العملة المثلى على أنها مجموعة من الدول تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تجعل هذه الدول مؤهلة لتكوين اتحادً نقديً فيما بينها وإقرار عملة موحدة ناجحة، وتحقق بالتالي الفوائد المتوقعة من الاتحاد النقدي.

تعد نظرية المنطقة النقدية المثلى أو نظرية منطقة النقود المثالية، من بين أهم النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي، ويعرف البعض أيضا منطقة العملة المثلى هي كل منطقة اقتصادية تضم عدداً من الدول الأعضاء تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط أسعار صرف تلك العملات أو قيمتها ببعضها البعض ارتباطا وثيقا يجعل في الواقع أداء عملتين أو أكثر يماثل أداء عملة واحدة، بشرط أن يكون سعر الصرف بين تلك العملات محدداً وغير قابل للتعديل[1]. ويمكن القول أن منطقة العملة تكتسب صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تتميز بدرجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المنطقة، ولقد أشارت نظريات العملة المثلى إلى أن أداء المناطق النقدية في علاج الصدمات لن يكون متماثلاً، نظراً لأن تلك المناطق تختلف في الالتزام بمعايير المثالية وهو ما يجعل المكاسب متفاوتة من منطقة لأخرى.

لقد كان روبرت ماندل أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى في ورقة بحثية قدمها سنة 1961 وقد تابع البحث في نفس الموضوع بعض الاقتصاديين من أمثال ماكينون (1963) وكينين (1969) وهاربرت (1970) وقد ركزوا على

الإطار النظري والدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤيد انضمام الدولة إلى تلك المناطق. إذ يرى ماندل أن الشرط الأساسي لمنطقة النقود المثلى هو وجود حركية لعوامل الإنتاج، وبفضل هذا الشرط فإن نظام الصرف الثابت أو عملة واحدة داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدولة أخرى، وهو ما من شأنه أن يسمح بتعديل سريع للاختلالات، وعليه فإن أية أزمة غير متناظرة داخل المنطقة سوف تنتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب[2].

يهتم تحليل ماندل بمنطقتين اقتصاديتين تتميزان بمرونة غير تامة للأسعار والأجور، وقد تثير الصدمات الاقتصادية الكلية عديمة التماثل آثاراً على الدول الأعضاء، بل إن النظرية التي قدمها ماندل تقوم أساساً على المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة[3]. وقد ركز ماندل على معيار حرية انتقال عناصر الإنتاج لأنه استند في تحليله على افتراض أن تغير هيكل الطلب على منتجات الدولة هو السبب الأساس في اختلاف التوازن الخارجي، وأن تصحيح هذا الاختلال بأقل تكلفة يمكن أن يتم من خلال توفر حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول منطقة العملة الموحدة، ويفترض ماندل في تحليله أن التغير في هيكل الطلب على منتج ما يشكل السبب الرئيس في اختلال التوازن الخارجي بين دولتين وأن تصحيحه يتم من خلال تحرير حركة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) بين الدول الأعضاء دون تغيير في أسعار الصرف. ويخلص ماندل إلى أنه في حالة غياب حركية عوامل الإنتاج فإن المنطقة الاقتصادية سوف تكون غير مثالية والأزمة التي تنشأ فيها سوف تكون غير متناظرة، وبالتالي تحتاج إلى تعديل نقدي، إذ بدون هذا التعديل سوف تتجه المنطقة إلى حالة ارتفاع معدلات البطالة والتوسع في عجز ميزان المدفوعات[4].

غير أن تحليل ماندل قد تعرض إلى مجموعة من الانتقادات يمكن عرضها كما يلي[5]:

- هناك العديد من القيود التي تعوق حرية تحرك عوامل الإنتاج وخاصة رأس المال كما أن حرية تحرك رؤوس الأموال قد تتسبب في حدة تفاقم الاختلال التوازني على المستوى الداخلي والخارجي.
- إن حرية تحرك عنصر اليد العاملة بين الدول الأعضاء تستلزم وقتاً طويلاً، كما أن عنصر العمل أيضاً يحتاج إلى الوقت ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
- تحرك عنصر العمل بين الدول قد يؤدي إلى تفاقم اختلال التوازن في الأجل الطويل.

لقد أسست النظرية التي تطرقت إلى منطقة العملة المثلى على أن العوامل التي قد تؤثر على حجم المنطقة المثلى هي مدى حركة عوامل الإنتاج، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بالحرية أمكن حل مشكلة عدم التوازن الإقليمي عن طريق حركة الموارد من منطقة لأخرى؛ حيث يمكن انتقال العمالة من المنطقة ذات البطالة العالية إلى المنطقة التي تواجه توسعاً في فرص العمل والإنتاج، وفي هذه الحالة لن تكون هناك حاجة لتعديل سعر الصرف بين المنطقتين لحل مشكلة عدم التوازن. ويظهر جلياً أن الحدود القومية قد لا تكون أفضل المعايير لإنشاء منطقة عملة واحدة، وهو ما يبين أن مناطق العملة الصغيرة أفضل من مناطق العملة القومية[6]. بحيث إن الحلول النقدية لمشكل عدم التوزان تكون سريعة وتلقائية.

- **معايير وشروط المنطقة النقدية المثلى:**

تشير الكتابات النظرية في هذا المجال إلى مجموعة من الشروط الواجب توافرها في دول الاتحاد النقدي حتى تصبح منطقة عملة مثلى، وهذه الشروط هي كالآتي:-

01- تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء:

يقصد بشرط تماثل الدورات الاقتصادية أن تشترك تلك الدول في مواجهة نفس الصدمة، فعندما تواجه الدول الأعضاء نفس الصدمات تكون تكلفة التعديل أقل وذلك مقارنة مع حالة الصدمات غير المتماثلة، خاصة وأن الدول الأعضاء بموجب الاتحاد النقدي لا تحظى بالاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، فتعرض المنطقة لضغوط انكماشية أو تضخمية سوف يشمل جميع الدول ألأعضاء، ويعد التماثل في الدورات الاقتصادية شرطاً مهماً لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة، بحيث يسهل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي الجانب المقابل فإن عدم التماثل سوف يجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، فقد يساعد التوسع النقدي على حفز الاقتصادات التي تعاني من حالات الانكماش بينما سوف يعقد الأوضاع في الدول التي تعاني من ظروف تضخمية.

02- مرونة تحديد الأجور والأسعار:

تعد المرونة الكافية في تحديد الأجور والأسعار شرطاً ضرورياً لمنطقة العملة المثلى، حيث إن المرونة تمكن الدول الأعضاء من تعديل الأسعار والأجور في حالات الكساد أو الرواج، بما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية، ففي حالة تعرض دولة ما لضغوط انكماشية، فإن مرونة تحديد الأجور نحو الانخفاض سوف تساعد جزئياً على رفع مستويات التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة، كما أن مرونة تحديد الأسعار سوف تدفع بها نحو الانخفاض مما يرفع من القدرة التنافسية للدولة، وهو ما يزيد من مستويات الطلب الكلي.

03- سهولة انتقال عناصر الإنتاج:

تعد حرية انتقال عناصر الإنتاج، بصفة خاصة رأس المال والعمل من المتطلبات الأساسية لقيام اتحاد نقدي ناجح، حيث تساعد حرية الانتقال في تسهيل

عملية التعديل والتكيف مع الصدمات الاقتصادية الكلية التي تواجهها دول الاتحاد، فمثلاً قد تساعد حرية انتقال عنصر العمل على معالجة مشكلة ارتفاع مستويات البطالة، فانتقال العمالة من الدولة التي ترتفع فيها مستويات البطالة إلى الدول الأخرى التي تقل فيها تؤدي إلى التخفيف من حدة مشكلة البطالة، وفي حالة وجود فائض أو عجز في رأس المال، فإن حرية انتقال رأس المال سوف تعمل على التغلب على مشكلات سوق رأس المال. غير أن ما يميز حركة عوامل الإنتاج داخل المنطقة النقدية هو القابلية الكبيرة للانتقال داخلياً من جهة والقابلية المحدودة على الانتقال خارجياً من جهة أخرى[7].

04- تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء:

يعد تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي شرطاً مهماً لقيام اتحاد نقدي ناجح، بحيث لا تكون الدول الأعضاء متشابهه في هياكلها الاقتصادية بصفة خاصة هياكل الإنتاج بما يساعد منطقة الاتحاد النقدي على التكيف مع الصدمات التي تواجهها بسهولة. فوجود هياكل الإنتاج المحدودة وغير المتنوعة لا يساعد على اتساع درجة التكامل الاقتصادي.

05- ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء:

إن وجود نظام مالي للتحويلات بين الأعضاء خصوصاً في أوقات الأزمات سوف يساعد على التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكين تلك الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية الواردة إليها. فوجود سلطة مالية مركزية يمكّن الاتحاد من القيام بإعادة توزيع الإيرادات العامة بين الأعضاء في صورة تحويلات مالية أو مساعدات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تقوم السلطات المالية المركزية بتقديم الدعم للولايات عند تعرضها لضغوط مالية حادة

نظراً لكون أداء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يشابه من حيث الأداء دور البنك المركزي الموحد لمنطقة النقد المتكاملة[8].

- **شروط استمرارية منطقة العملة المثلى:**

لا تهتم الدراسات المتعلقة بالتكامل والوحدة النقدية فقط بقيام الاتحاد النقدي أو إنشاء منطقة عملة مثالية، أو تحقق معايير التقارب الاقتصادي، وإنما تهتم أيضا باستدامة توفر تلك الشروط والمعايير وبقائها على المدى الطويل، بل إن تلك الاستدامة في توفر الشروط والالتزام بالمعايير تمثل أهم التحديات أمام استمرار الاتحادات النقدية، وقد حددت نظريات المنطقة النقدية المثلى الشروط التي يجب على الدول الوفاء بها لجعل الاتحاد النقدي يشكل حافزاً لانضمام الدول الأخرى من خلال التأكيد على أن المكاسب تفوق التكاليف الناتجة عنه. ويمكن تلخيص الشروط المتعلقة باستمرارية منطقة العملة المثلى من خلال ما يلي:

- التماثلية: إن الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يجب أن تكون لديها خبرة في الصدمات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تكون متماثلة بشكل كاف مع خبرات بقية دول الاتحاد. بل إن ذلك يتطلب تكيفاً سريعاً مع الاختلالات حال وقوعها.
- المرونة: يجب على الدول الأعضاء أن تمتلك المرونة الكافية في أسواق العمل، وذلك بهدف أن تكون قادرة على التكيف مع الصدمات المتماثلة مع دول الاتحاد الأخرى.

التكامل: يجب أن يكون لدى دول الاتحاد درجة كافية من التكامل التجاري مع بقية أعضاء دول الاتحاد، وذلك بهدف ضمان تحقيق مكاسب العملة الموحدة. فتحقق التكامل بين دول تتشابه في هيكل الصادرات يؤدي إلى تراجع مستويات الارتباط بينها، غير أن التنوع في هيكل الصادرات يعتبر من العوامل التي تساعد على تحقق

التكامل بدرجة فاعلة، وفي جانب آخر يعتبر التكامل السياسي من العوامل الأساسية المؤثرة على الوحدة النقدية، فمركزية الميزانيات الوطنية على مستوى دول الاتحاد يجعل من الممكن تنظيم التحويلات المالية، وهو ما قد يوفر بعض الضمانات ضد الصدمات المتماثلة. كما أن الاتحاد السياسي يقلل مخاطر الصدمات التماثلية ذات المنشأ السياسي، ويظهر جلياً أن الحدود القومية قد لا تكون أفضل المعايير لإنشاء منطقة عملة واحدة، وهو ما يبين أن مناطق العملة الصغيرة أفضل من مناطق العملة القومية[9].

- **الاتحادات النقدية في إفريقيا:**

يمثل هدف إنشاء عملة موحدة لقارة إفريقيا أحد أكبر الأهداف الأساسية لمشروع التكامل والوحدة الإفريقية، وقد تم إقرار هذا الهدف والعمل على تحقيقه باعتباره مشروعاً لمنظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت سنة 1963، وقد اكتسب هذا المشروع أولوية متجددة سنة 2001، حيث وافقت الدول الأعضاء في المنظمة وعددها 53 دولة[10] على توسيع دورها أكثر لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة، وذلك مع الحفاظ في نفس الوقت على أهدافها الأساسية والمتمثلة في تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية لإفريقيا. وقد أعلن محافظو رابطة البنك المركزي الإفريقي أن الرابطة سوف تعمل على إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي للمنطقة وذلك مع بداية 2021. وتعتمد حاليا إستراتيجية الاتحاد الإفريقي على إنشاء خمسة اتحادات نقدية في خمسة اتحادات اقتصادية إقليمية، وستكون هذه الاتحادات النقدية الإقليمية مرحلة وسيطة تؤدي في النهاية إلى اندماجها وتكوين البنك المركزي الإفريقي والعملة الإفريقية الموحدة[11]. ويمكن الإشارة إلى مخطط الاتحاد الإفريقي لإنشاء الاتحادات

النقدية الإقليمية ضمن المجموعات الاقتصادية القائمة وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم: 01

مخطط الاتحاد الإفريقي لإنشاء خمسة اتحادات نقدية في إفريقيا

الرقم	الاتحاد	الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية
01	اتحاد النقد العربي (UMA)	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس
02	السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)	انجولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، كينيا،مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلند، اوغندا، زامبيا، زمبابوي
03	الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC)	بوروندي، الكامرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، روندا، ساوتومي وبرنسيبى
04	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)	بنين، بوركينافسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار،جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو
05	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)	انجولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو،ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب إفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي

ويرى بعض الاقتصاديين أن أهم القيود أمام تحقيق أهداف الاتحادات النقدية في إفريقيا هو غياب المؤسسات القادرة على التنظيم والإدارة بشكل فعال، مما يجعل البنك المركزي لكل دولة مستقلاً عن البنوك المركزية الأخرى في مواجهة الضغوط النقدية المتمثلة غالباً في التمويل بالعجز، أو اعتماد السياسات النقدية التوسعية. ويرى بعض الاقتصاديين أن التوسع في إقامة الاتحادات النقدية في إفريقيا يمكن أن يتم استخدامه كوسيلة لتحفيز الدول الأعضاء في تلك الاتحادات على تحسين سياساتها النقدية، على الرغم من أوجه الضعف العديدة في تلك الاتحادات. ويمكن من خلال الجدول الموالي الإشارة إلى أهم الاتحادات النقدية القائمة في إفريقيا.

جدول رقم:02 الاتحادات النقدية في إفريقيا

الاتحاد النقدي	الدول الأعضاء
منطقة النقد المشتركة (CMA)	ليسوتو، ناميبيا، جنوب إفريقيا، نيوزيلندا
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)	الكامرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)	بنين، بوركينافسو، كوت ديفوار، غنيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توجو

ملاحظة: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا منطقتان فرعيتان للفرنك المالي الإفريقي.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

- Paul Masson, Catherine Pattillo: une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004, p. 11

وتشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن الهدف من إنشاء الاتحادات النقدية في إفريقيا يتجاوز الأهداف التقليدية والمتمثلة في خفض التضخم وزيادة معدلات النمو، فالرغبة في مواجهة الضعف الاقتصادي والسياسي في القارة قد شجع الدول الأفريقية على إقامة الاتحادات النقدية المتعددة، كما أن المكاسب المحققة في دول منطقة اليورو قد شجعت العديد من الدول في التوجه نحو التكامل. وخدمة لتلك الأهداف الاقتصادية فإن التجمعات التجارية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تم إنشاؤها في إفريقيا يمكن أن تساعد الدول على التوصل إلى ترتيبات تجارية مناسبة لوضعها الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية أو مع الاقتصادات الكبرى مثل الاقتصادات الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الأقل كأهداف وسيطية في انتظار تحقق الأهداف الكاملة المتوخاة من عملية التكامل الاقتصادي والنقدي.

- **واقع الاتحادات النقدية في إفريقيا من معايير المنطقة النقدية المثلى:**

قبل تقييم مدى انطباق معايير المنطقة النقدية المثلى على دول المجموعات النقدية في إفريقيا، يمكن عرض تقييم لواقع الأوضاع النقدية والمالية المرتبطة بالسياسات النقدية والاقتصادية لدول القارة، حيث تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن دول إفريقيا تعتمد استراتيجيات إنشاء مناطق العملة الموحدة من خلال الاعتماد على التوسع في عدد الأعضاء. ونظراً لأن عملية إدارة العملة الموحدة تتطلب كفاءة عالية على مستوى السياسات النقدية والمالية، ويمكن القول في ظل محدودية الأداء النقدي في تلك المنطقة يقلل من رغبة الدول غير الأعضاء نحو الانضمام. ويمكن عرض بعض المؤشرات الاقتصادية للتقارب بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا وتحليلها من خلال التعرف على حجم الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول في الاتحاد إلى جانب معرفة نسبة الفائض والعجز

الموازني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب معرفة مستويات معدلات التضخم وكذا معرفة حجم الدين العام.

تمثل المؤشرات الاقتصادية عموماً معياراً لمعرفة درجة التقارب الاقتصادي بين تلك الدول ، خاصة وأن الظروف الإنتاجية في إفريقيا عموماً تتميز بالتخصص والتشابه والتنافس خاصة على مستوى هيكل الصادرات، مما يجعل تلك الدول تعاني من الصدمات الكبيرة في تغير معدلات التبادل التجاري التي لا تتضمن غالباً نفس السلع[12]. كما تتصف الاقتصادات الإفريقية أيضاً بضعف الهياكل وضعف أدوات السياسة المالية والنقدية المتاحة، والتي من الممكن أن تساعد من حيث الأداء الجيد على التكيف مع الصدمات. ويمكن من خلال الجدول الموالي معرفة حجم الناتج الإجمالي المحلي بين دول الاتحاد.

جدول رقم:03

الناتج الإجمالي المحلي لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا

الوحدة مليون دولار

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)				
	2010	2011	2012	2013	2014
الكامرون	23623	26587	26472	29568	31899
إفريقيا الوسطى	1986	2196	2170	1538	1711
الكونغو	12281	14798	13656	13796	14705
غينيا الاستوائية	849	1105	1073	1158	1143
تشاد	10670	12156	12626	12843	13739
الغابون	14568	18795	17847	19260	20203

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى:

African Statistical Yearbook/2010/2012/2013/2014/ 2015,
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Statistical_Yearbook_2015.pdf

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق يمكن القول أن مستويات الناتج الإجمالي المحلي لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا تتباين بين أكبر اقتصاد وأصغر اقتصاد في المنطقة، فمن بين 06 دول تعتبر الكامرون والغابون أكثر الدول من حيث حجم الناتج الإجمالي، بينما يقل الناتج الإجمالي لـ 04 دول من الاتحاد بنسبة 50% على الأقل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاد في

المجموعة، وهو ما يفسر ضعف هيكل الصادرات بالنسبة للدول الأقل من حيث الناتج، وبالتالي يمكن أن يقدم ذلك مؤشراً على حجم التبادل التجاري للدول المعنية مع باقي العالم، أو حتى حجم التبادل البيني مع باقي دول الاتحاد. وبهدف تفسير مدى قدرة تفوق صادرات البلد على الواردات، يمكن الاستعانة ببيانات نسبة العجز أو الفائض الموازني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي يمكن أن تفسر درجة اعتماد الاقتصاد على الواردات، أو اعتماد الاقتصاد على إيرادات الصادرات، ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح ذلك كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم:04

الفائض او العجز الموازني كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا

الدولة	الفائض أو العجز الموازني (PIB%)				
	2010	2011	2012	2013	2014
الكامرون	-1.1	-2.7	-3.5	-4.1	-5.2
إفريقيا الوسطى	-1.4	-2.9	-3.5	-6.3	-3.2
الكونغو	16.3	16.4	2.4	8.3	-5.4
غينيا الاستوائية	1.3	0.7	-2.3	-1.4	-2.1
تشاد	-4.1	2.4	0.8	-2.7	-5.6
الغابون	0.7	0.7	0.9	-3.2	-6.6

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

African Statistical Yearbook 2015, P:71.

من خلال الجدول يتضح أن دول الاتحاد تتشابه في تحقق العجز في الموازنة العامة للدولة وبنفس المستويات تقريباً خاصة في سنة 2014 حيث تعدُّ نسب العجز متقاربة جداً، وذلك على الرغم من أن تلك الاقتصادات تختلف من حيث حجم الناتج الإجمالي، وبالتالي يمكن القول أن اقتصادات دول المجموعة تعاني من العجز السنوي الموازني بشكل دائم تقريباً منذ سنة 2012، مما يجعل حجم التبادل البيني مع الدول خارج الاتحاد محدوداً بسبب ذلك. وعموماً وفي إطار دراسة الاتحادات النقدية في إفريقيا تبين دراسات الواقع الاقتصادي أن تجربة الاتحادات النقدية في إفريقيا المتمثلة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، ومنطقة النقد المشتركة القائمة على عملة جنوب إفريقيا(الراند) تبين أن وجود الاتحاد النقدي لتلك المجموعات لم يؤد إلى زيادة كبيرة في التجارة البينية وتنسيق السياسات. وهو ما يمكن أن يفسر الضعف أو الأداء الهيكلي لتلك الاقتصادات حتى خارج الاتحاد النقدي. وبهدف تفسير المؤشرات النقدية يمكن الاستعانة بمؤشر التضخم على مستوى دول الاتحاد النقدي لدول وسط إفريقيا لمعرفة مدى التقارب المحقق في معدلات التضخم، والتي يؤدي تحررها بين دول الاتحاد إلى تشويه المعطيات الاقتصادية داخل الدول، والتأثير على عمليات التجارة والصرف والاستثمار والأجور، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم:05

معدلات التضخم لدول الاتحاد

الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا

الدولة	معدل التضخم				
	2010	2011	2012	2013	2014
الكامرون	0.9	3.3	2.4	2.3	1.9
إفريقيا الوسطى	1.5	1.8	5.3	1.5	8.2
الكونغو	0.3	2.1	6.1	6.0	-0.1
غينيا الاستوائية	2.2	4.8	2.3	1.2	-1.5
تشاد	-2.1	2.0	7.5	0.2	1.7
الغابون	1.4	1.3	2.7	0.5	4.5

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى:

2012/2013/2015, P:216./African Statistical Yearbook

من خلال النظر في بيانات سنة 2013 يمكن القول أن متوسط معدلات الثلاثة دول الأقل تضخماً في الاتحاد كان 0.56%، وفي نفس السنة نجد أن دولتين في الاتحاد يفوق معدل التضخم فيهما متوسط المعدل الأقل بأكثر من 1.5% بينما الدول الأخرى المتبقية يفوق معدل التضخم فيها متوسط المعدل الأقل بـ 01% وهو ما يجعل مؤشر التضخم في نفس السنة غير متقارب أساساً مما يؤدي إلى التأثير على المعطيات الاقتصادية الأخرى بدرجة متفاوتة، ويمكن القول أن التباين في معدلات التضخم وارتفاع مستوى الأسعار يؤثر على حركة التحويلات، وحركة

الاستثمار والعمالة بين تلك الدول، خاصة وأن حركة العمالة الإفريقية تتميز بحركية عالية في بعض المناطق رغم أن التحويلات المالية الوافدة إلى القارة محدودة.

وفي نفس الإطار وبهدف خفض مستويات التضخم، فإن البنوك المركزية في إفريقيا عموماً تواجهها العديد من التحديات المرتبطة بالاستقلالية والتحكم في الأوضاع النقدية، فالبلدان التي تمتلك عملات خاصة تعاني كثيراً ولفترات طويلة من التضخم، نظراً لأن البنوك الوطنية قد تضطر بوجود التدخل الحكومي إلى تمويل العجز الموازني كنتيجة لغياب الاستقلالية الكاملة في أداء البنوك المركزية لتلك الدول. كما أن غياب الشفافية والمصداقية في الأوضاع المالية والنقدية في إفريقيا يعدُّ من المسائل الأكثر تأثيراً على الاقتصاد. وفي إطار معالجة هذا الإشكال تقترح بعض الدراسات أن يشكل البنك المركزي للمنطقة أداة ضبط وتقييد على البنوك المركزية الوطنية[13]، غير أن عمل تلك الهيئة المتعلق بالضبط والتقييد للبنوك سوف يتطلب أوجه دعم من مؤسسات أخرى، غير ان تلك الصيغ من الدعم الذي تتيحه المؤسسات الأخرى للبنك المركزي، لا يمكن أن تنشأ مباشرة بعد إقامة الاتحاد النقدي وإنما يكون نتاجاً للاستمرارية في التنسيق في العمل المالي والنقدي. وفي نفس إطار الاستفادة من قراءة المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد يمكن الاستعانة بمؤشر حجم الدين العام وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم:06

معدل الدين العام لدول الاتحاد

الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا

الوحدة: مليون دولار

الدولة	الدين العام (مليون دولار)				
	2010	2011	2012	2013	2014
الكامرون	1460	1862	2394	3632	4734
إفريقيا الوسطى	397	485	560	597	594
الكونغو	2102	2567	3409	3772	4053
غينيا الاستوائية	200	350	419	422	427
تشاد	2150	2602	2570	3043	4145
الغابون	1400	1692	1913	2394	2812

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى: African Statistical Yearbook 2015, Ibid, P: 239.

يفسر تأثير الدين العام على الاقتصاد من خلال معرفة نصيب الفرد من الدين العام، فكلما كانت معدلات الدين العام أعلى مقارنة بعدد السكان الأقل، كان نصيب الفرد من الدين كبيراً، فمن خلال الجدول يمكن القول أن معدلات الدين العام في ثلاث دول في الاتحاد تعتبر مرتفعة مقارنة بحجم الناتج الإجمالي لها، فمثلاً في كل من إفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وتشاد يعتبر نصيب الفرد من الدين العام قريباً جداً من نصيبه من الناتج الإجمالي وهو ما يفسر درجة التباعد الاقتصادي بين

تلك الدول في هذا المؤشر، وهو ما يتطلب مزيداً من العمل على المستوى الاقتصادي للتقليل من درجة التأثير المالي بسبب ضغط الدين المتزايد على الاقتصاد.

وبهدف معرفة واقع الاتحادات النقدية القائمة عموماً في إفريقيا يمكن عرض الجدول الموالي الذي يمكن من خلاله معرفة واقع تلك الاتحادات النقدية في إفريقيا من جهة عدد الدول الأعضاء وآلية تدخل البنك المركزي ومدى توفر الاستقلالية، وبعض المؤشرات المتعلقة بالعملة وآليات التحويل والصرف، مما يساعدنا على المقارنة بينها واستخلاص نتائج يمكن تعميمها على تلك الاتحادات النقدية الأخرى، والتي تتم الاستفادة منها من خلال دراسة واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا.

جدول رقم:07

المقارنة بين المناطق النقدية في إفريقيا والخصائص الأساسية لها

الاتحاد النقدي	الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا	الاتحاد النقدي والاقتصادي لوسط إفريقيا	المنطقة النقدية المشتركة لإفريقيا
عدد الدول الأعضاء	08	06	04
العملة الموحدة	نعم	نعم	لا ، ولكن الراند يتداول في كل الدول
البنك المركزي الموحد	نعم	نعم	لا، ولكن بنك الاحتياط لإفريقيا له نفوذ

			مهم
صندوق الاحتياطات المشتركة	نعم	نعم	
منطقة التجارة الحرة			نعم
التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة	نعم	نعم من حيث المبدأ	نعم
الحساب الجاري القابل للتحويل	نعم بضمانة خزينة فرنسا	نعم بضمانة خزينة فرنسا	نعم
درجة تحرك رأس المال داخل المنطقة	متدنية والمبدأ حرة	متدنية والمبدأ حرة	مرتفعة
مثبت خارجي مشترك لسعر الصرف	نعم مرتبط باليورو	نعم مرتبط باليورو	لا

المصدر: رجان غوفيل: دول مجلس التعاون الخليجي ودراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، 2005. ص 233 (بتصرف الباحثين)

وفي إطار المقارنة وتعميم بعض النتائج المستخلصة من واقع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا يمكن القول أن الاتحادات النقدية في إفريقيا لا تزال تتميز بالعديد من أوجه التباعد الاقتصادي من خلال تفسير البيانات والمؤشرات الاقتصادية وهو ما يجعل الأداء الاقتصادي لها ضعيف. كما أن تداخل العضوية في مختلف التجمعات الإقليمية الإفريقية قد أدى إلى تداخل الالتزامات وازدواج الجهود

وأحياناً عدم اتساق الأهداف في مبادرات التكامل الإفريقي الإقليمي، وبهدف إيجاد سياسات وهياكل مؤسسية لإفريقيا فإن ذلك سوف يعتمد على ما يلي[14]:

- التوسع المحدود في عضوية الاتحادات النقدية القائمة يمكن أن يحقق نتائج إيجابية، باعتباره سيوفر حافزاً قوياً للأعضاء الحاليين لإتباع سياسات الأعضاء المحتملين.
- عندما يتم توسيع عضوية الاتحاد النقدي بناء على قبول انضمام بلدان تتبع سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي فإن الانضمام إليه يصبح أكثر جاذبية بالنسبة للبلدان الأخرى.

ويمكن القول أن الاتحادات النقدية في إفريقيا لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بسبب الضعف الشديد للبنوك المركزية، ونقص الموارد المتاحة خاصة رؤوس الأموال[15]، وقد تبنى الاتحاد الإفريقي في هذا الإطار مبادرة الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا والتي تقتضي أن تقوم الحكومات في إفريقيا على تحسين النمو الاقتصادي والإدارة والتنظيم والسياسات مما يسهل قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي بما في ذلك إقامة الاتحاد النقدي.

- **القيود المتعلقة بالانتقال إلى العملة الموحدة:**

تشير الدراسات المرتبطة بالعملة الموحدة إلى أن هناك العديد من القيود الفنية والإدارية التي قد تعترض تسهيل انتقال الدول التي حققت التكامل الاقتصادي إلى تحقيق التكامل النقدي، غير أنه عند دراسة واقع تحقيق التكامل النقدي في إفريقيا تزداد المسائل صعوبة، خاصة وأن تلك الدول الإفريقية قد شرعت في إقامة الاتحادات النقدية وهي ترغب في تحقيق التكامل الاقتصادي لاحقاً، ورغم أن التكامل الاقتصادي يسهل بناء الإطار المؤسسي والتنظيمي والفني للاتحاد النقدي، فإن افتقار المجموعات

الاقتصادية إلى هذا الإطار يعقد من الأوضاع النقدية، وتتمثل القيود الأساسية أمام الانتقال إلى تحقيق العملة الموحدة فيما يلي:

01- القيود الفنية:

أن عدم تحديد طرق منتظمة للانتقال إلى العملة الموحدة مباشرة بعد تأسيس الاتحاد النقدي سوف يطيل من فترة الانتقال إلى العملة الموحدة، حيث إن هذا القيد يؤدي إلى عدم الاتفاق على الإحلال العام لكل العملات الوطنية بالعملة الموحدة. فآلية الانتقال إلى العملة الموحدة تتطلب اختيار معدلات التحويل المرتبطة بالعملة الموحدة والعملات الوطنية للدول المعنية قبل إقرار تلك العملة.

02- القيود التقنية:

أن إقرار العملة الموحدة يكون بعد إحلال العملة اليدوية بأوراق وقطع العملة الموحدة. فالتحضيرات التقنية أساسية كما أن اختبارات تطبيق العملة، لاسيما على أساس عينات من الأوراق النقدية الجديدة ضرورية أيضاً، وجميع تلك الاعتبارات تعتبر من المسائل التي قد تؤدي إلى تأجيل الانتقال إلى العملة الموحدة.

03- القيود البسيكولوجية:

تتعلق تلك القيود بالاستعداد لقابلية تغيير النظام النقدي، إضافة إلى العامل البسيكولوجي المتمثل في تعايش المؤسسات و الأفراد بصفة تدريجية مع العملة الموحدة، وبالأخص مع معدلات التحويل الذي يربطها بالعملات الوطنية. وهذا يدل على أن الانتقال الفعلي إلى العملة الموحدة يجب أن يكون تدريجياً.

04- المشاكل الاقتصادية والسياسية:

من المحتمل أن الوحدة الاقتصادية قد تؤدي إلى العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية نذكرها فيما يلي[16]:

- إذا تم تكوين اتحاد نقدي يستثني بعض الدول، بسبب عدم التزامها بشروط التقارب فإن ذلك ومع مرور الوقت سوف يؤدي إلى ظهور تفاوت في درجات الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد. مما سيعيق مسيرة التكامل من جديد.
- إن التفاوت في الأداء السياسي بين الدول قد يؤدي إلى إخضاع التعامل الاقتصادي أحياناً للجوانب السياسية. ففي تجربة دول الاتحاد الأوروبي نجد أن بريطانيا قد رفضت الانضمام إلى الوحدة النقدية، إلى جانب ترددها في الانضمام إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية وذلك حفاظاً على المكانة التاريخية للعملة وللاقتصاد.

- **خاتمة البحث:**

حفزت النتائج المحققة في بعض التجارب التكاملية العديد من الدول نحو عملية التكامل نظراً للفوائد الاقتصادية التي تتيحها تلك العملية وتمثل تجربة إفريقيا في جانب التكامل إحد أهم التجارب، ورغم تعددها على مستوى القارة إلا أن النتائج في ذلك لا تزال محدودة رغم الإمكانات التي تتوفر عليها القارة، وعلى الرغم من وجود الإرادة السياسية المعلنة لتلك الحكومات بالاستمرار في مشروع التكامل للوصول إلى الوحدة النقدية، إلا أن الشروط الأساسية لذلك تبقى غير مكتملة، خاصة في ظل الضعف الهيكلي وقدرة تلك الاقتصادات على النمو، إلى جانب المشاكل السياسية التي تعترض تلك التجارب.

تتميز تجربة التكامل في إفريقيا عموماً بالعديد من الصعوبات، فهي تعمل على الوصول إلى التكامل الاقتصادي من خلال التكامل النقدي، من خلال الاستفادة من مزايا التكامل النقدي لتحقيق التكامل الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الوصول إلى إقرار عملة ناجحة سوف يحقق العديد من المكاسب الاقتصادية لتلك الدول إلا أن

الآلية العكسية في التكامل قد تساعد في تحقيق بعض المزايا في التنظيم والإدارة، غير أن القيود المرتبطة بالجوانب الاقتصادية ستبقى قائمة لمدة طويلة. فالاقتصادات الأفريقية تتميز بقلة الموارد والإمكانات عموماً إلى جانب وجود العديد من جوانب الضعف الهيكلي والمؤسسي.

إنه على الرغم من أن بعض الدول الأفريقية اتحدت بعض الخطوات المتفاوتة تجاه الإصلاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل وخصخصة القطاع الحكومي وتشجيع أداء القطاع الخاص، إلاّ أن النتائج لا تزال تكشف عن مزيد من الحاجة إلى الإصلاحات في بينية تلك الاقتصادات، وفيما يتعلق بدرجة وفاء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا بمعايير التقارب الاقتصادي، يمكن القول أن التقارب بين تلك الدول يمكن أن يكون متحققاً في بعض المؤشرات لدى مجموعة من دول الاتحاد بينما غير متحقق لدى المجموعة الأخرى، كما أن الوفاء بتلك المعايير يتطلب أن يكون مستديماً في كل دولة عبر كل السنوات.

يمكن القول من جانب آخر أن دراسة مدى التقارب بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا كشفت أن الفارق محدود في معدل التضخم ولكن بين مجموعتين من الدول، كما أن هناك تقارباً في معدلات الدين العام بين تلك الدول على الرغم من اختلافها في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فتلك الدول تتفاوت في مستويات الناتج الإجمالي المحلي وهو ما يمكن أن يفسر بالتفاوت في الأداء الاقتصادي حسب إمكانات وقدرة كل اقتصاد، وفيما يتعلق بمستوى الفائض أو العجز الموازني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يمكن القول أن تلك الاقتصادات تعاني عموماً من عجز في الموازنة، وهو ما يؤدي إلى البطء في تنفيذ برامج الإصلاح المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والنقدية، وعموماً فإن الاتحادات النقدية في إفريقيا تتشابه من حيث الخصائص تقريباً من حيث الأداء الاقتصادي

خاصة في ظل تداخل العضويات وتعدد أطر التكامل بينها، وفي ضوء ما سبق يمكن القول أنه قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

- أن تحقيق بعض دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا لبعض معايير التقارب الاقتصادي، لا يعد كافيا في ظل التباين الشديد في المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد، وضعف روابط التجارة والاستثمار بينها. ويتطلب الوصول إلى تحقيق معايير المنطقة النقدية أن تقوم تلك الدول بتحسين مؤشرات السياسة المالية والنقدية، إلى جانب تنويع الإنتاج ورفع مستوى المبادلات البينية.
- تتمثل المكاسب الفعلية أمام الدول الإفريقية المنضوية تحت الاتحادات النقدية عموماً في الاستفادة من الاتحاد القائم في القيام بالإصلاحات الاقتصادية من خلال رفع درجة التنسيق النقدي والمالي، والوفاء بالمعايير الخاصة بالمناطق النقدية، مما يمكنها من الحصول على مزايا العملية التكاملية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ فالوفاء المتفاوت بشروط المنطقة النقدية يجعل أيضاً أداء تلك المناطق متفاوتاً.

وكإجابة على فرضية الدراسة يمكن القول أن الفرضية متحققة فالتقارب المحدود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يجعل فعلاً إمكانية تلك الدول بالوفاء بمعايير المنطقة النقدية المثلى محدوداً، وهو ما يظهر خاصة من خلال دراسة الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول إفريقيا، وعموماً يمكن القول أن واقع الاتحادات النقدية في إفريقيا متشابه من حيث الظروف أو طرق التكامل أو حتى النتائج المحققة وهو ما يتطلب من تلك الدول ضرورة الاهتمام بالجانب المؤسسي من خلال تقوية الأداء الاقتصادي واستكمال وضع الأسس القانونية والإدارية وتطوير التشريعات

وتوحيد القوانين. كما يمكن لتلك الدول الاستفادة من تجربة اليورو واعتماد معايير دقيقة للانضباط والإفصاح المالي، بما يحقق الاستدامة المالية والشفافية في الوفاء بالمعايير الخاصة بالمناطق النقدية.

▪ **المراجع:**

1. يفرق ماندل صاحب النظرية بين منطقة تظل فيها الدولة محتفظة بعملتها الوطنية ويتم تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وبين منطقة عملة يتم فيها إصدار عملة موحدة وتتنازل الدول الأعضاء عن عملاتها الوطنية مقابل هذه العملة.
2. محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، سنة 2005، ص 410.
3. عباس بلفاطمي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية، برج بوعريريج، العدد 10، 2011.ص 46
4. محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: مرجع سابق، ص411.
5. مغاورى شلبي على، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص145.
6. جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص 601.
7. عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص 47.
8. في الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع الولايات باستقلالية تامة، حيث تمتلك كل ولاية بنكاً مركزياً وخزانة عامة خاصة، وهو ما يجعل تداول الدولار يشابه من حيث الأداء تداول العملة الموحدة في منطقة نقدية موحدة.
9. جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 601
10. جميع دول قارة أفريقيا الأربع والخمسون تحمل عضوية في الاتحاد الإفريقي باستثناء دولة المغرب.

11. Paul Masson, Catherine Pattillo, une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004, p : 9.

12. رتان بهاتيا: تجربة الاتحاد النقدي لغربي أفريقيا، ندوة متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي، الإمارات، نوفمبر 1980، ص 441

13. Paul Masson, Catherine Pattillo, Op.cit, p : 11

14. Paul Masson, Catherine Pattillo, Ibid, p : 12

15. رتان بهاتيا، مرجع سابق، ص 456

16. مغاوري شلبي على، مرجع سابق، ص47